البيع لاجل الحافظ ثم الانفاق من الثمن على ان العلة لو كان هذا الجاز البيع لدين سوى النفقة لعين هذا
بل العلة ان للاب ولاية تملك مال الابن عند الحاجة كما في استبلاء جارية الابن فيكون له ولاية بيع
حوض الابن لنفسه واما الابي بيع العقار لان معد للانتفاع بعينه وهو الزراعة وولاية الاب
نظرية ولا نظر في بيع العقار بل بيعه اجان فصلح الابن ابقاؤه والانتفاع به ولا الام تبيع ماله
لنفقتها لان تملك مال الابن مخصوص بالاب لقوله ع وانت ومالك لابيك ولانه ليس للام ولاية
التصرف في مال الابن وفي مورد الامن انفاقها على ابويه بلا امر قاض لا الابوان لو انفقا ماله
خذها واذا افتى بنفقة غير العرس ومضت مدة سقطت يعني اذا افتى القاضي للولد والوالدين
وذوي الارحام بالنفقة فمضت مدة سقطت لانفقة هؤلاء اغا تجب كفاية للحاجة فاذا مضت
المدة حصلت الكفاية وقد نقل من جامع الكبير البزدي رحمه الله هذا اذا طالت المدة بعد الفرض اما
اذا قصرت فلا سقوط وقدر القصيرة بما دون الشهر الآن يأذن القاضي بالاستدانة اي باذن القاضي
فاستدانت فح يعود دينا على الغايب ونفقة المملوك على سيده فان ابى اكتسب وانفق وان عجز او

كتاب العتاق

بيعة هو يصح من حر مكلف بصريح لفظه بلا نية كأنت حر او معتق او محرر
او لك الملك بعد الطلاق لانهما سببان على الاسقاط والصراية والتزم صح التعليق
اعتقك او حررتك او هذا مولاي او اب مولاي او ام مولاي لان لفظ المولى مشترك احد معانيه المعتق
لانه يستعمل في المعتق والمعتق
وفي العبد لا بليت الآهذا للمعنى فيعتق بلا نية وراكره حر وبقوة ما يعتريه عن البدن وكذا
ان قوله كلا ملك لي عليك ولا سبيل ولا رق واغا كان لا ملك لي عليك كناية لانه يتملك

الملك بالبيع ونحوه او بالاعتاق وكذا لا سبيل لي اليك اي الى التصرف منك او الى الانتفاع بك
وكذا لا سبيل لي عليك اي لا ملك لي عليك فان الملك هو الطريق المؤدي الى التصرف والانتفاع
واما لا رق لي عليك فاعلم ان الرق معجز شرعي يثبت في الانسان اثرا في الكفر وهو حق الله
تعالى واما الملك فهو اتصال شرعي بين الانسان وبين شيء يكون مطلق التصرف فيه وحاجزا
عن تصرف الغير فيه فالشيء يكون مملوكا ولا يكون مرقوقا الا ان لا يكون مرقوقا الا وان يكون
مملوكا والرق في الابتداء سبب للملك فقوله لا رق لي عليك اطلق الرق واراد به الملك وخرجت
من ملكي وخليت سبيلك ولا منه فذا طالق بائن للاصغر والاكبر اغا جاء بلفظ البا
لانه يبقى خليت سبيلك ولو قال طلقتك لا يعتق وان نوى وكذا
في قوله وبهذا ابني ليعلم انه عطف على قوله وبكنايته وليس كذلك ولو لم يذكر حرف الباء او هم انه
عطف على امثلة الكناية نحو لا ملك لي عليك الي اخر فيلزم ح انه كناية وليس كذلك فان المعقول
ان كان يولد مثله لمثله وهو مجهول النسب يثبت نسبه منه ويكون حرا وان لم يكن
كذلك يكون هذا اللفظ مجازا عن الحرية فيعتق وان لم يكن لان المجاز متعين ولو كان كناية يحتاج
الى النية وفي الاكبر سنا منه خلاف لابي يوسف ومحمد وقد بالغ في تحقيق هذه المسئلة
في فصل المجاز من كتاب التنقيح وحاصله ان امكان المعنى الحقيقي لا يشترط لصحة المجاز كاطلاق
الاسد على الانسان الشجاع فلا يشترط امكان البنوة لصحة المجاز وهو الحرية لابا ابني ولا
بنا اخي لان المقصود بالنداء الاستعطاف والمنادى بصورة الاسم من غير تعلق الى المعنى واذا لم يكن المعنى